إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 09/26
للنشر الفوري
٦ فبراير ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان السيد موريلو بورتوغال نائب مدير عام صندوق النقد الدولي في ختام زيارته إلى لبنان

قام السيد موريلو بورتوغال، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي، بزيارة إلى جمهورية لبنان في السادس من فبراير ٢٠٠٩، حيث التقى بدولة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، ومعالي وزير المالية محمد شطح، ومعالي حاكم مصرف لبنان المركزي رياض توفيق سلامة، والعديد من السادة أعضاء مجلس النواب، ورئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور فرنسوا باسيل. وقد أصدر السيد موريلو بورتوغال البيان التالي اليوم في ختام زيارته:

"من دواعي سعادتي البالغة أن أزور لبنان. وقد شُرفت في هذه الزيارة القصيرة بلقاء دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير المالية ومعالي حاكم مصرف لبنان المركزي وسعادة رئيس جمعية مصارف لبنان، حيث أجرينا مناقشات مثمرة للغاية. وأود أن أتقدم بالشكر للسلطات اللبنانية على كل ما أبدته من حفاوة وحسن استقبال.

"وكان صمود الاقتصاد اللبناني من أهم القضايا التي تناولناها بالنقاش. فرغم مكامن الخطر الكبيرة التي تهدد الوضع الخارجي والمالية العامة، استطاع الاقتصاد اللبناني أن ينأى بنفسه إلى حد بعيد عن آثار الأزمة المالية العالمية، حسبما يتضح من استمرار تدفق الودائع إلى البلاد وتراجع الدولرة. وقد اكتسب لبنان هذه الصلابة بفضل موثوقية النظام المالي التي تدعم نظام ربط سعر الصرف، إلى جاغنب السياسات التي بدأت السلطات تطبيقها منذ بضع سنوات والتي أسهمت في تخفيض عبء الدين الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

وفي عام ٢٠٠٧ ساند الصندوق هذه السياسات من خلال برنامج "المساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع" التي تم تطبيقها بنجاح وكانت عاملا فعالا في تعزيز الانضباط المالي وتعبئة الدعم المالي الخارجي.

"ويواصل الصندوق دعمه لسياسات السلطات اللبنانية من خلال برنامج ثان مماثل تمت الموافقة عليه في نوفمبر ٢٠٠٨ ويغطي الفترة المنتهية في يونيو ٢٠٠٩. أما برنامج السلطات الاقتصادي فيهدف إلى حماية التقدم الذي أحرز مؤخرا في ضبط أوضاع المالية العامة، والحفاظ على الاستقرار المالي، والشروع في بعض

الإصلاحات الهيكلية الواردة في جدول أعمال مؤتمر باريس ٣، بما في ذلك إصلاح قطاع الطاقة وخصخصة قطاع الاتصالات، وهي إصلاحات تأخر تنفيذها بسبب الأوضاع المالية الدولية غير المواتية.

"وسوف تعلَّق أهمية بالغة في الفترة المقبلة على تنفيذ البرنامج الاقتصادي بقوة واستمرارية وتوفير الحماية لشرائح السكان الأكثر ضعفا، حتى يتحقق الحد من التأثير السلبي للأزمة العالمية".